الطائفية السياسية في الدولة العراقية في العقد الاول بعد التغيير (بحث في الأسباب والتداعيات والحلول)

د. معتز اسماعيل الصبيحي

الباحث: خلف صالح علي

المقدمة:

تثير ازمة الطائفية اشكالية العلاقة بين الأنا والآخر وما هي المسارات المطروحة امام كل منهما لتأطير تلك العلاقة باطار الصدام ام الحوار، قبول او رفض واقصاء الآخر، ومن ثم تثبيت مكان الأنا والحكم على الآخر فيما اذا امكن جعله عنصراً فاعلاً في مسيرة الوجود الانساني، ام اسقاطه وابعاده عن المشاركة في المسيرة الوجودية. وانطلاقا من ان قضية الطائفية باتت احدى المؤثرات السلبية في سبيل بناء الدولة المدنية التي تؤسس على اساس المواطنة واحترام حقوق الانسان بغض النظر عن انتماءاته او ديانته او مذهبه الديني او السياسي.

اشكالية البحث: ينطلق البحث من اشكالية مفادها أن الطائفية تعتبر معوق كبير في مسار بناء الدولة المدنية القائمة على أساس المواطنة واحترام وقبول الآخر المختلف دينياً أو قومياً أو مذهبياً، فالطائفية السياسية تعمل على إلغاء المختلف وإقصاءه، وتعتبر الحالة العراقية بعد التغيير مثالاً واضحاً لتلك الأزمة التي عملت عملها في المجتمع العراقي بسبب تلك الطائفية التي مأسستها قوات الإحتلال من خلال تعليمات الحاكم المدني بول بريمر وسارت على نمطها الحكومات اللاحقة فيما بعد من محاصصة طائفية مقيته. فما هي أسباب هذه الازمة؟ وماهي تداعياتها على المجتمع العراقي؟ وما هي أفضل السبل لمعالجتها؟

هدف البحث: نهدف في هذا البحث الى تحديد أهم الأسباب والعوامل التي لها الدور الأبرز في ظهور أزمة الطائفية في الساحة العراقية بعد التغيير، والعمل على تحديد العوامل المؤثرة في الساحة العراقية والتي لها اليد الطولى في ابرازها، خدمة لمصالحها على حساب تفتيت وتشظية الهوية الوطنية العراقية الى هويات فرعية متناحرة على اسس طائفية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية هي أن العراق يعاني من أزمة أثرت وتؤثر على كل مفاصل الدولة والمجتمع حتى باتت تهدد وحدة الدولة العراقية بالتفتت والتقسيم على أسس طائفية، وتهدد المجتمع العراقي بحروب طائفية بسبب تلك الأزمة، ألا وهي أزمة الطائفية. هذه الأزمة تحتاج إلى تفعيل وخلق آليات وسياسات على مختلف الأصعدة، ومنها تفعيل الآليات السياسية والدستورية، وتفعيل الفعاليات الثقافية والاجتماعية لتجاوز هذه الازمة، بسبب تعدد الاسباب المسببة لها وتشابكها.

منهجية البحث: أستخدمنا في بحثنا البسيط هذا منهج التحليل النظمي، بالإضافة الى استخدام المدخل التاريخي للوقوف على جذور الازمة التاريخية، ووضحنا أسباب الطائفية ثم اقترحنا أهم الحلول لمواجهة وعلاج هذه الأزمة والاشكالية التي تدمر الدولة والمجتمع إن تركت تتمدد وتنخر في جسديهما.

هيكلية البحث: لقد قسمنا البحث الى المطالب التالية:

المطلب الاول: اطار مفاهيمي للطائفية:

الطائفة هي اهتمام مجموعة دينية بممارسة عقائدها وشعائرها وتنظيم كيانها العائلي الاجتماعي.[١] فالطائفة كيان يعطي معنى مادي لوجود الفرد ضمن اطار محدد، اي ان الاعتراف بوجود الطائفة او الطوائف وانتماء الافراد اليها امر واقعي لا يمكن تجاهله بل يمكن عدها كيانات واقعية تاريخية. لذلك فانتماء المواطن الى طائفة معينة لا يشكل عائقاً امام انتماءه الى وطن معين.وهي كذلك طبقة اجتماعية مغلقة لا تتاح الفرص لها للحراك الاجتماعي او الطبقي بين اعضائها لارتباطها بالأبعاد الدينية.[٢]وتسمى الطائفية في اللغة الانكليزية بـــ (Sectarianism) نسبة الى (sect) وهي الطائفة أو الفئة.[٣]وفي اللفظ العربي أستخدم الكتاب والباحثين العرب لا سيما اللبنانيين كلمة (طوائفية) نسبة الى الطوائف واشارة في ذلك الى وضع أو مجتمع تتعدد فيه الطوائف بل وتسود بينها النزعة الطائفية كما هو الحال في لبنان.الطائفية تشير إلى ((استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من أجل تحقيق مثل تلك المصالح والمزايا لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى، وعادة ما تصبح الطائفية بهذا المعنى تستخدم الدين كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية)).[٤]حسن العلوي فيرى أن من الطبيعي أن لا تعني الطائفية الانتماء المجرد إلى الطائفة وإلاّ أصبح كل كائن بشري طائفياً بحكم ميله إلى طائفة أو تجمع بشري، ولا تعني حق الإنسان في الدفاع عن جماعة ضد ما قد يصيبها من أضرار والعمل على تأمين حياة كريمة للطائفة دون المساس بحقوق الطوائف الأخرى.[٥]ويرى الباحث فرهاد إبراهيم في دراسة مميزة حول الطائفية السياسية، إن الطائفية لا تعني مجرد وجود التنوع الديني في المجتمع، فهذا التنوع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة، ومن هنا تبرز أهمية التفريق بين الطوائف (Sects) وبين الطائفية، فالمفهوم الأول يشير فقط إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد أو المجموعات التي يتكون منها المجتمع.[٦]فالطائفية هي نهج سياسي يشير إلى اعتماد الطائفة والعمل على فرض هيمنتها السياسية والتعصب ضد الطوائف الاخرى، وهي في الوقت نفسه، استخدام التنوع العرقي والديني لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية وثقافية مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة، أو الإصرار على تحقيق تلك المصالح لزعماء وابناء طائفة معينة في مواجهة الطوائف الاخرى، والطائفية بهذا المعنى هي استخدام الدين بوصفه وسيلة لتحقيق اهداف دنيوية.[٧]تأسيساً على ما تقدم يمكن تعريف الطائفة بأنها: النزعة الهادفة إلى صياغة الواقع السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي بما يتفق مع رؤية أو مصالح طائفة معينة على حساب الطوائف الأخرى أو ذلك التوظيف الدنيوي للمعتقد أو استغلاله لتحقيق مصالح فئوية ذات طبيعة شخصية أو حزبية.وتأخذ التكوينات الفرعية التقليدية داخل الدولة أشكال مختلفة قد تكون عرقية أو طائفية أو لغوية أو قبلية،

وفي المشرق تُعد الطوائف الدينية هي وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسة مثلما أن القبيلة شكلت وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسة في المغرب الكبير والجزيرة العربية.[٨] وعادة ما يميز الباحثين بين نوعين من الطائفية هما:[٩]

أولاً: الطائفية السياسية أو طائفية السلطة، والمقصود هنا هو أن تتبنى السلطة وتتمحور على أساس طائفي بما يخدم الجماعة التي تنتسب إليها مجموعة الحاكمين والمرتبطين بالسلطة واعتماد للتميز الطائفي بحسب امتيازات وحقوق الطوائف الأخرى. وغالبا ما يتم التعبير عن طائفية السلطة بصيغ دينية في محاولة لإضفاء نوع من الشرعية على سلوكها السياسي.

ثانياً: الطائفية الدينية: ويقصد بها تقسيم المجتمع إلى طوائف مذهبية أو دينية، وتتمحور كل طائفة على نفسها وتعصبها لذاتها، وإيجاد حواجز اجتماعية واقتصادية وأمنية لحفظ وجود هذه الجماعة، والسعي لإضعاف وانتقاص الجماعات الأخرى بكل الوسائل المتاحة. وقد تكون للسلطة يد في إثارة الطائفية الدينية وتأجيجها وذلك حسب مصالحها. وقد اقترنت الحالة الطائفية في العراق بأوجه مقيتة عرفها العراق على طول تاريخه السياسي بحكم معاناته من هذين النوعين من الطائفية.

المطلب الثاني: اسباب الطائفية في العراق بعد التغيير:

اولاً: العوامل الداخلية:

١- **التعصب:** إن التعصب والتطرف لا يقومان على أساس من الدين في جوهره الأصيل، وإنما على أساس النزعة الوثوقية أو الدوغمائية (Dogmatism) والتي تدفع إلى تبني أسلوب مغلق في التفكير والسعي إلى إلغاء الآخر وهي نزعة تتضمن ما يلي:[١٠]

أ- أن المعتقد صدقاً مطلقاً وأبدياً.

ب- يصلح لكل زمان ومكان.

ت- لا مجال لمناقشته ولا للبحث عن أدلة تؤكده أو تنفيه.

ث- المعرفة كلها بمختلف قضايا الكون لا تستمد إلا من خلال هذا المعتقد دون غيره.

ج- إدانة كل اختلاف عن المعتقد.

ح- الاستعداد لمواجهة الاختلاف في الرأي أو حتى التفسير بالعنف.

خ- فرض المعتقد على الآخرين ولو بالقوة.و الوثوقية أو الدوغمائية هي المناخ الأمثل لظهور التطهيرية أو البحث عن النقاء (Quest for purity) الهادفة إلى قيام المجتمع الكامل المنسجم أو مجتمع الإجماع والوحدة، وهي ظاهرة عرفتها كل العقائد، ومن أهم آليات التطهيريين أو الأصوليين لتحقيق النقاء أو النموذج المثالي للمجتمع، تحديد العدو ووضع الحدود تجاه الآخر، أي تشكيل صورة العدو، ولا تخلو هذه الصورة من أسطرة (من الأسطورة) وخيال وعاطفة، فهو الكافر أو الجاهلي أو المرتد أو الزنديق.[١١] فالشخص الذي يظن أنه يمسك بزمام الحقيقة المطلقة من الصعب عليه أن يتحاور مع

الآخر أو يتمثل قيم المسامحة، ويرسم سيد قطب ما يعدُّه صورة مثالية لتلك الشخصية: ((وتسود المجتمع عقائد وتصورات وقيم وأوضاع كلها مغايرة لعقيدته وتصوره وقيمه، فلا يفارقه شعوره بأنه الأعلى وبأن هؤلاء كلهم في الموقف الدون وينظر إليهم من علٍ في كرامة واعتزاز وفي رحمة كذلك وعطف ورغبة في هدايتهم إلى الخير الذي معه ورفعهم إلى الأفق الذي يعيش فيه)).[١٢] وبتداخل هذا البعد الاعتقادي مع البعد النفسي الاجتماعي في كيان الطائفة تتضاعف حُمّى التعصب الطائفي، فالطائفة لا تكون طائفة إلا إذا ذابت شخصية الفرد في كيانها الاجتماعي، إذ إن المتعصب وهو يسعى إلى تأكيد (ذاته) من خلال هدم آراء الآخرين، لا ينظر إلى ذاته الشخصية، وإنما إلى ذاته المستمدة من رأي الجماعة التي ينتمي إليها، وإعلائه هذا الرأي فوق آراء أية جماعة أخرى. فهو هنا يمحو شخصيته وفرديته ويذيب عقله وإحساسه في الجماعة التي ينتمي إليها بحيث لا يحس بنفسه إلا من حيث هو جزء من هذه الجماعة.[١٣]

٢- **الخلاف بين الجماعات في الساحة السياسية العراقية:**

تجسدت الطائفية السياسية بعد سقوط النظام السابق بشكل اكثر وضوحاً من خلال وجود جماعات سياسية متواجدة ضمن اطار الدولة ما زالت تتطبع بطابع طائفي وعشائري وقومي، بمعنى اخر ان ما اوجدته الساحة السياسية المعاصرة من تحالفات وتحزبات طائفية عرقية ألغت اية امكانية لظهور منافسة سياسية حقيقية بعيداً عن انتماءاتها الضيقة التي ستقضي على اية صيرورة مجتمعية ووطنية حقيقية.[١٤] من المعروف ان العناصر الاجتماعية مثلما يمكنها ان تلعب دوراً ايجابياً في بناء الدولة يمكنها ايضاً اعاقة البناء حينما تلغي دور العقل في التصرف، والواقع العراقي الحديث والمعاصر قد افرز جماعات مختلفة اختلفت في الرؤى وعلى الرغم من ان الاختلاف مظهر طبيعي في الاجتماع الانساني بل هو الوجه الاخر لواقع التعدد، وان الاصل في الحياة هو الاختلاف، إلا ان الجماعات المختلفة المكونة للكيان الاجتماعي قد يؤدي بها التنوع والتعدد الى اختلاف حاد في قضايا مهمة لا يصلون معها الى ايجاد اية حالة من التفاعل والتعايش وقبول كل منهما الاخر بل يبنون جسور عالية من عدم الثقة بالأخر ووجوده التي تصل بهم الى ضرورة حذفه والاستفراد بكل مكونات الكيان وحقائقه.[١٥] فاتساع الهوة بين الطوائف التي تمتلك القوة والثروة والمركز وأخرى تفتقر إلى كل ذلك، يعمل على تفعيل الطائفية في نفوس أعضاء الطوائف المغبونة ويدفعها إلى التحصن والاحتماء بسور الطائفة من استبداد وقوة الفئات المسيطرة، الأمر الذي يعزز من شعور أفرادها بالتضامن الجماعي، فضلاً عمّا يوفره ذلك من شعور بالأمان، والتماهي مع كيان الطائفة الجماعة يقابله تزايد الاحساس بالغربة تجاه الدولة.[١٦] وفي ظل هذه الاجواء المشحونة طائفياً يصبح لكل طائفة أحزابها وتنظيماتها الخاصة بها، كما تتعزز التفرقة بين الناس في الحقوق والواجبات وتتمتع بعض الطوائف على حساب الطوائف الأخرى بالنفوذ والجاه والثروة والمكانة الاجتماعية والتدخل الخارجي

من قوى أجنبية تعمل على ترسيخ هيمنتها، أضف لذلك يصبح لكل طائفة مرجعية خارجية تعمل في المدى البعيد على مزيد من التجزئة.[١٧]لذا فإن ظهور واقع اجتماعي قائم على احتكار طائفة للامتيازات والثروة والسلطة هو الذي يمهد الطريق لنجاح بعض الزعامات الطائفية في توظيف تلك البنية الثقافية سياسياً، وفي تعبئة أفراد طوائفها سياسياً من خلال خلق وعي طائفي مسيّس (الطائفية السياسية) يتداخل فيه العقائدي بالسياسي وتسخير ذلك الوعي لتحقيق مصالح فئوية، حزبية أو شخصية.

٣- **ضعف الهوية الوطنية:** الطوائف قد تسهم في تحلل الانتماء الوطني وعرقلة الاندماج القومي من زاويتين أحدهما تقزيم الانتماء والهوية الوطنية من خلال الامتداد المكاني للطوائف، وقد ينعكس ذلك في شعور الفرد بالقرابة الروحية لابن طائفته الموجودة في بلد آخر، حينما يتسع ذلك الشعور بالنسبة إلى امتداد الطائفة في المكان، فالسني مثلاً قد يشعر بقرابة روحية حيال السني في بلد آخر أعمق من تلك التي يشعر بها حيال الشيعي في بلده، والأمر نفسه يصدق على الشيعي أيضاً أو على ميل الطوائف المسيحية إلى الغرب المسيحي.[١٨]كما أن تقاطع الرؤى السياسية للنخبة جعلها تمارس أساليب التشهير والسقيط السياسي للخصوم السياسيين وهذا الامر انعكس سلباً على نظرة الشارع العراقي إليهم. فأخطر ما في الائتلافات الطائفية هي أنها ستعيد التخندق الطائفي، إذ ستزيد الشحن الطائفي وستجبر أتباع كل مكون أن يظلوا في تلك الدائرة التي عينت لهم مسبقاً بانتمائهم وليس باختيارهم، وأن يظلوا تابعين لأقطاب العملية السياسية الطائفيين، إذ أن اغلبية الاحزاب والمنظمات السياسية في العراق بعد التغيير، تأسست على اساس الانتماءات الدينية أو الاثنية وقليل منها على اسس ايدلوجية، وتتشكل على ثلاثة مستويات من الهويات وهي:[١٩]

١- الهوية الطائفية والاثنية (الاكراد، والشيعة، والسنة، والتركمان، والاشوريون).

٢- الهويات الصغرى (القبيلة والعائلة والمدينة والمنطقة).

٣- الهوية العابرة للطوائف (الوطنية العراقية، الطبقات العليا، الطبقة الوسطى، الطبقة العاملة، المتكافئة على اساس الانتماء الطبقي والمصلحة الاقتصادية).وتتقاطع هذه الهويات جاعلةً الاطار الطائفي الاثني المتراص في الظاهر، معقداً، وهشاً في الواقع.[٢٠]

٤- **ضعف الدولة:**عندما يصل الصراع الطائفي إلى مرحلة المواجهة المسلحة، إذ تضعف حينها أو تنهار حصانة الدولة ضد التدخلات الخارجية أو قد تنهار الدولة بشكل كامل، ولنا في التجربة اللبنانية في السبعينات والثمانينات نموذجاً حياً على ذلك، لذا لا غرابة أن يدخل مصطلح اللبننة (Libanisation)، القاموس الدولي (Larousse)، للتعبير عن إمكانية تحول التعايش السلمي في المجتمعات التعددية إلى نزاعات دموية وحروب أهلية مدمرة، ومن أبرز الشروط الضرورية لذلك التحول:[٢١]

أ- وجود دولة مركزية هشة وضعيفة وغير قادرة على حماية نفسها من التفكك والانهيار تحت وطأة التناقضات الداخلية.

ب- قيام الدولة المركزية على أسس غير ثابتة، ومن ثم الاحتكام إلى الأعراف والتحالفات المرحلية بين الزعماء السياسيين وعدم السعي الجِدّي إلى بناء دولة القانون والمؤسسات الدستورية التي تساوي بين جميع المواطنين.

ت- إن النزاعات الداخلية التي يتم التحذير منها على أساس (اللبننة) هي النزاعات التي تدار من أطراف إقليمية مجاورة أو قوى خارجية ذات مشروع سياسي واضح المعالم في المنطقة، وهنا تتحول النزاعات الطائفية إلى نزاعات خارجية لا تصب بالضرورة في مصلحة الزعماء المحليين الذين يشاركون فيها، بل إن تجارب الحرب الأهلية اللبنانية قد دلت على إمكانية التخلص من هذا الزعيم الطائفي أو ذاك من جانب القوى الإقليمية التي ساندته أو أوصلته إلى قمة السلطة.

٥- **سلوكية الانظمة السياسية قبل التغيير:** عمدت الانظمة السياسية قبل التغيير الى تغييب مفاهيم حقيقة الانتماء وفق حقوق المواطنة وابراز سلوكيات استندت بالدرجة الاولى على اسس طائفية لتحرم قطاعات من المجتمع العراقي من حقوقهم في الشراكة في الوطن الواحد، الامر الذي ولد لدى هذه القطاعات شعوراً بالضعف والاغتراب الوطني ومن ثم العودة الى الذات المذهبية، لذلك عزا عدد من الباحثين.[٢٢] سبب تصاعد الصراع الطائفي الى عجز النظم الحاكمة في ادخال معايير الانتماء والمواطنة الى عقول وقلوب المواطنين وبناء سياسة المشاركة والحوار، الامر الذي دفع بشكل طبيعي الى انهيار المجتمع والدولة بعد سقوط النظام وعودة افراد المجتمع الى ذواتهم المذهبية. هذا الى جانب اتباع الانظمة السياسية السابقة لسلوكيات التضييق والتهميش لقطاعات المجتمع وتحجيم دورها كمكون اساسي داخل المجتمع وحرمانها من الاندماج في المكون الاكبر (الدولة)، الامر الذي خلق لدى هذه القطاعات او المكونات ردود فعل من الانكماش والانطواء على الذات دون الاخر الذي يصاحبه تمسك غير طبيعي بانتماءاتهم الفرعية والمذهبية. ولا نبتعد عن الحق كثيراً اذا قلنا ان السياسة لعبت وما زالت تلعب دوراً كبيراً في افراز الطائفية بالمجتمع العراقي، فالتمييز الطائفي وليس الانتماء لطائفة هو ما يجعل الانسان طائفياً، وهذه السياسة هي التي يتم من خلالها استغلال جماعات فئوية طائفية للدين والمذهب محاولة تدمير ركائز وقيم المجتمع والدولة.[٢٣]

ثانياً: العوامل الخارجية: الامتداد المكاني للطائفة قد يُتّخذ مَدخلاً من جهات دولية أو إقليمية لتحقيق مصالح سياسية مما يعمق من انقسام المجتمع. أو قد يتخذ ذريعة من قبل السلطة لتهميش طوائف معينة واتهامها بالولاء للخارج وتبرير تهميشها أو تهجيرها، وقد وجد ذلك صداه عربياً في النظرة السلبية إلى الأقليات اليهودية عقب قيام (الكيان الصهيوني) وتبرير تهجير اليهود بأعداد كبيرة، أو في النظرة إلى الشيعة من جهة ارتباطهم بإيران، أو إلى الأقليات المسيحية من جهة ارتباطها بالغرب.

١- **الولايات المتحدة الامريكية:**إن إثارة النزاعات الطائفية والعرقية هو جزء من استراتيجية الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بغية تقسيم منطقة الشرق الأوسط والمشرق العربي تحديداً إلى كيانات عرقية وطائفية لتأمين مصالح الدول الكبرى وحماية الكيان الصهيوني،[٢٤] أو تتدخل أحياناً تحت غطاء دولي باسم حماية حقوق الإنسان أو حماية الأقليات. وهناك بعض الباحثين من يصر على أن كل مظاهر أزمة الهوية في العراق من القبلية والعرقية والمذهبية إلى الطائفية من المظاهر افرزها الاحتلال الأمريكي، حيث انطلقت الطائفية كباقي المؤسسات التقليدية والولاءات دون الوطنية أو فوقها كالعشائرية والقومية والإسلامية في العراق بعد التاسع من نيسان/ ٢٠٠٣، بسبب الفراغ الأمني والسياسي الذي ولده انهيار الدولة التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى. وجاء نشاط التشظي الطائفي موازياً لضعف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، لأن الاحتلال شجع الولاءات دون الوطنية وحفز حراك المجتمع وفق الأفكار الطائفية. [٢٥] ويقول باحث آخر أن الولايات المتحدة وعموم العالم الغربي قد مهدوا لتفكيك رموز الهوية العراقية وكانت أولى مهام الاحتلال في العراق استئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة وتقسيم العراق على أسس المحاصصة الطائفية، وأول من تبني خطاب الانتقال من مفاهيم الوطنية إلى مفاهيم الطائفية هي إدارة الاحتلال الأمريكي ذاتها ليتبناها في ما بعد قادة العراق الجدد، ومن ثم وسائل الإعلام العربية والغربية، وتلا ذلك التركيز على مفردات شيعي وسني وكردي... الخ. التي لم تكن متداولة قبل الاحتلال في الخطاب السياسي، بل كانت مستهجنة. [٢٦]

٢- **دول المحيط العراقي غير العربية (ايران، تركيا):**المواقف الايرانية تجاه العراق غالباً ما تكون بمصالح ذاتية تتسم بالعِداء والشك والرغبة في التدخل بشؤونه الداخلية وفي جميع العهود مثل عهد فارس والصفويين والشاهنشاية والثورة الاسلامية فلم تكن ايران صاحبة علاقة حميمة مع العراق فسابقاً اعلن الشاه ان الخليج العربي بأكمله هو محور لتنفيذ عمليات الجيش الايراني وحاولت ايران وبقوة دعم التمرد الكردي بقيادة مصطفى بارزاني.[٢٧]لكن ايران في حرب ٢٠٠٣م مارست ما يسمى بالحياد الايجابي على الرغم من سقوط عدد من الصواريخ الامريكية على اراضيها اثناء الحرب[٢٨] بالاعتماد على ان لا مصلحة لإيران في المواجهة مع الولايات المتحدة وليس باستطاعتها ان تمنع الحرب او الانضمام الى القوة المستهدفة لأن مصلحة ايران التخلص من النظام البعثي وفي الوقت ذاته بناء نظام سياسي عراقي جديد. وهذه السياسة تنعكس بالدرجة الاساس على مخاوف ايران من الاستهداف العسكري الامريكي لها، وهذه السياسة هدفها ايضاً المحافظة على دور ايران الإقليمي وبالرغم من ان ايران اعترفت باحتلال امريكا للعراق وان ما يصدر عن المحتل يعتبر غير مشروع الاّ انها كانت اول دولة مجاورة اعترفت بمجلس الحكم الانتقالي واعتبرته الخطوة الاولى نحو تسلم العراقيين مقاليد الحكم.[٢٩]ويمثل العراق عمق استراتيجي لإيران وخط دفاع اول وورقة ضغط ضد الولايات المتحدة، فايران لها مشروعها النووي وتسعى لامتلاك اوراق الضغط كذلك

تعتقد ايران ان الاحتلال الامريكي يملك هدف ضدهم[٣٠]، وبذلك تقوم اي دولة لأبعاد الضغط عليها بتمويل العنف في بلدان اخرى، وتظهر بمظهر الدولة القادرة على التحرك في المجال الاقليمي[٣١]، فاصبح العراق قاعدة عسكرية لتهديد المنطقة واقامة نظامها العالمي وتغيير الوضع الاقليمي.[٣٢]وفي المقابل تلجأ ايران الى سياسة تفويت الفرص على الولايات المتحدة الامريكية فالدور السلبي الايراني يرتبط بالدعم اللوجستي للعنف في العراق وتستخدمه تحت اغطية مختلفة.[٣٣] وتحت حجج مثل مهاجمة اوكار المعارضة الايرانية مجاهدي خلق في العراق والتي يقدر عددها ٣٥٠٠ مسلح لكن القوات الامريكية سحبت السلاح من المنظمة.[٣٤]فإيران تعاطت مع واقع ٢٠٠٣، بإيجابية من خلال الاعتراف بمجلس الحكم لكن بمرور الوقت تلكئت العملية السياسية بكثافة التداخلات الاقليمية والدولية والسلوك الامريكي الخاطئ، ظهر الجدل المحدوم حول الدور الايراني، فمنهم من اعتبره الاسوأ حتى الاحتلال الامريكي وهذه وجهة نظر العرب ومنهم من يقر على انه تدخل سلبي يقلق الامن ويدعم العنف كما حال الرؤية الامريكية و من ثم اتهام ايران لعرقلة التحول الديمقراطي لتخوفها من وصول الزحف الامريكي لها، ولهذا كان تدخل ايران في الشؤون العراقية ليكون في محورين:المحور الأول: تدخل مباشر.. مثل تصريح الرئيس الايراني احمدي نجاد بملء الفراغ بعد الانسحاب الامريكي من العراق، دليل على تغلغل الايرانيون في العراق.[٣٥]المحور الثاني: تدخل غير مباشر.. دعم العنف في العراق والمحاولة لتوسيع حجم نفوذهم في صنع القرار السياسي العراقي. اما الدور التركي لا يختلف عن الدور الايراني في التعامل مع الحالة العراقية فالطبيعية الانتهازية والتعامل وفق المصالح الذاتية التركية هي المحور الاساسي لسياستها الخارجية في التعامل مع الشأن العراقي، فبعد ٢٠٠٣، اصرّ الاتراك على بقاء العراق موحداً وان لا يتفتت الى جيوب ودويلات على اساس عرقي او طائفي وتفضيل وجود حكومة مركزية قادرة على اعادة الاستقرار السياسي وعلى درجة كافية من القوة المكافئة لإيران في المنطقة مستقبلاً او حتى ظهور الدولة الدينية[٣٦]وتعتبر كركوك القضية الاهم لتركيا حيث انها ترفض انضمام كركوك لإقليم كردستان مؤكدة ان كركوك ذات غالبية تركمانية، وقد وصل الامر الى اطلاق قادة الجيش التركي تهديدات للقادة العراقيين في حال انضمام كركوك لكردستان العراق،[٣٧] فالموقف من قضية كركوك انعكس على موقفها في الانتخابات النيابية في ٢٠٠٥/١/٣١م حيث يرى الأتراك ان تلك الانتخابات لم تترجم تمثيلاً عادلاً لمختلف الفئات الدينية والقومية وطالبت بإعادة التوازن في تلك الانتخابات.[٣٨]فتركيا العملاق الشرقي لا يعاني من اضطرابات داخلية سوى حركات حزب العمال الكردستاني، دول المنطقة كافة تدعم العنف والاستقرار في العراق ما عدا تركيا والتي تمتلك موقفاً متشنجاً تجاه قضيتي حزب العمال الكردستاني وقضية كركوك .[٣٩]

٣- **الدول العربية:**كان من المفروض بعد سقوط النظام السابق ان تبلور الحكومات العربية سياسات واقعية للتعامل مع التغيير الحاصل في الساحة العراقية بشكل يساعد ساسته الجدد في الخروج من الازمات المتعددة التي اغرق العراق فيها ليكون قاعدة ليلملم شتات جميع مكونات المجتمع العراقي ودفعه نحو بناء ذاته في اقامة حكم دستوري ديمقراطي مدني مبني على اساس عقد سياسي اجتماعي جديد يضم كل العراقيين. إلا ان الواقع افرز مواقف عكس ما كان يأمله العراقيين، فلقد تعالت اصوات غالبية انظمة الدول العربية في اقامة الديمقراطية في العراق وبرزت مقولات عديدة من جانبها بينت النفس الطائفي لدى معظم قيادات الدول العربية، كما انهم شنوا حملات اعلامية تشويهية للوضع العراقي. فضلاً عن دعم بعضهم للعنف في العراق والتي كان لها رد فعل كبير لما حصل من تطورات في العراق والتي ادت الى تأزم الوضع العراقي الداخلي، هذا الى جانب ان احد اهم اسباب سوء الاوضاع بالعراق والتأخر في بناء الدولة العراقية هو تطييف العلاقات الاقليمية عبر خلق محاور اقليمية تعتمد الطائفية اساساً لها.[٤٠]وهكذا تجلت العقلية الطائفية السياسية والنظرة الدونية للمختلف الآخر مذهبياً راسخة في اذهان معظم صناع القرار السياسي العربي ومثقفيهم، وما قرار مقاطعة القذافي قمة الرياض العربية في ٢٠٠٧/٤/٤، إلا خير مثال على ذلك حينما اكد انها قمة تحدث انقساماً بين المسلمين مصرحاً بالنص (لن اشترك في مؤامرة تشق الاسلام وتحوله الى اسلامين، اسلام شيعي واسلام سني).[٤١]

المطلب الثالث: تداعيات ازمة الطائفية على المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣:

اولاً: ضعف الوحدة الوطنية: يعرف (برهان غليون) الوحدة الوطنية " بأنها إلحاق الجماعات الفرعية بالجماعة الأكبر وصولاً إلى بناء الجماعة الوطنية بشكل سلمي ، وهذا الإلحاق يهدف إلى بناء جماعة وطنية متميزة ذات هوية قومية أو وطنية خاصة ومتميزة عن هوية غيرها من الجماعات الوطنية، وهذه الهوية الوطنية تعني الشعور بالانتماء للمجتمع، والتوحد معه "[٤٢]إن فشل الحكومات العراقية بعد مرحلة الاستقلال في إنماء الشعور المشترك بالهوية الوطنية الواحدة، وتعميق الوعي الوطني والثقافة السياسية المشتركة، أدى إلى إبقاء المواطن منشداً إلى جماعته، متجهاً نحو الولاء الأصغر، بد لاً من أن يتوجه إلى ولائه لوطنه، وكان ذلك يزداد حدة كلما ازدادت ممارسات النظام السياسي عنفاً وسلطوية.[٤٣]وبعد تغيير النظام السياسي بالعراق أثر الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ ، عاودت الأحزاب السياسية عملها في الساحة السياسية ، وقد جاءت في غالبيتها ببرامج ترمي إلى تحقيق الوحدة الوطنية ،إلا أن الواقع السياسي والاجتماعي بالعراق كان عكس ذلك، فقد تحولت هذه الأحزاب إلى أحزاب سياسية لها صفة اجتماعية حصرية ، أحزاب للشيعة وأخرى للسنة ، وثالثة للكرد، في ظاهرة استقطاب عمودي ، تؤسس للتمايز وتثبتهُ ،وتعوق شيوع وترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية.[٤٤]ويمكن القول تشترك الاحزاب العراقية في غالبيتها بتغليب الهوية الطائفية والقومية على

الهوية الوطنية ، وأخذت تستمد منها شعبيتها ، وذهب البعض الاخر إلى فكرة تقسيم العراق إلى أقاليم وان كان على حساب الوحدة الوطنية، فبعض الاطراف المهيمنة على العملية السياسية وعلى الاخص في الجزء الشمالي من العراق، تحاول احتكار عوامل القوة وآليات الحماية، مما دفع بعض مكونات الشعب العراقي الى اللجوء الى مرجعيات اخرى غير الدولة العاجزة عن توفيرها لتأمين حاجات المواطن الأساسية، سواء بطلب ذلك من القوى المهيمنة أم البحث عنها خارج الاطار الوطني.[٤٥]ويشير(رشيد الخيون) إلى أنه بعد التغيير في عام ٢٠٠٣ ووسط اعلان الأحزاب والمنظمات والشخصيات العراقية وقوائمها، وسعيها للفوز بمقاعد الجمعية التأسيسية، يجري الحديث عن غياب التأكيد على الهوية العراقية. إذا ما قيس الأمر بحضور التأكيد على القومية والمذهب والدين والعشيرة والحزب. وأحدث ممارسات الصدود عن الهوية العراقية هو استفتاء مليون وسبعمائة ألف كردي عراقي طلباً للانفصال، واللافت للنظر أن يدعم الحزبان الكرديان مثل هذا الاستفتاء، وأن يقترح يوم الانتخابات (٢٠٠٥/١/٣) موعداً للاستفتاء، وهذا دليل واضح عن ضعف الوحدة الوطنية والانتماء الوطني.[٤٦]

ثانياً: انتشار العنف: يعرف العنف بأنه "استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات".[٤٧]ويعرفه **(جون لوكا)** بأنه " مفهوم يدل على انفجار القوة التي تعتدي بطريقة مباشرة على الأشخاص وأمتعتهم سواء كانوا أفرادا أم جماعات من اجل السيطرة عن طريق القتل أو التحطيم أو الإخضاع أو الهزيمة.[٤٨]في العراق تماهى العنف كثيراً مع الشخصية العراقية حتى كاد أن يكون جزءاً لا ينفصم منها، وأصبح ايضاً سلوكاً متأصلاً في التراث السياسي للبلد، حيث ان هذا العنف لم يأت من فراغ، فالأسباب عديدة ومتنوعة منها (الاحتلال الامريكي ــ البريطاني وسياسة الفوضى الخلاقة، وسقوط الدولة العراقية وغياب السلطة بشكل كامل خاصة في المراحل الاولى من الاحتلال مع ما رافق ذلك من حل الجيش وقوى الامن الاخرى، ودخول مجاميع مسلحة والعمليات الارهابية، واعتماد احزاب وتيارات السلطة الجديدة على الخطاب الديني، وهو خطاب قائم على التوجه المذهبي، كما ان تلك الاحزاب اعتمدت مجاميع مسلحة بغية تثبيت نفسها في مواقع السلطة، والبطالة والفقر وتعثر برامج التنمية وانتشار التخلف، الافرازات الطائفية المسلحة في محافظات العراق).[٤٩]وقد اتخذ العنف في العراق بعد عام ٢٠٠٣، صوراً واشكالاً مختلفة، منها (استخدام السيارات المفخخة والتي توقع عشرات واحياناً مئات الضحايا، وتعرض العلماء العراقيين والاكاديميين والاطباء للخطف والقتل والاغتيالات المنظمة، وتزايد عمليات القتل الجماعي وظاهرة الجثث المجهولة الهوية في اماكن متفرقة من البلاد، وظهور الميليشيات وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة، وتفجير المراقد والاماكن الدينية والمساجد والحسينيات، واستخدام الاحزمة الناسفة والتفجيرات الانتحارية، والاختطاف، وغيرها).[٥٠]

ثالثاً: تعطيل القرار السياسي:يعرف ديفيد استون القرار السياسي بأنه (مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة فيه القيم داخل المجتمع، سواء كانت هذه القيم مادية أو معنوية).[٥١] والقرار السياسي بالنسبة لجان لبيير، هو استجابة، في مرحلة معينة، للمطالب التي توجه الى النظام السياسي، ومحصلة تنافس وترتيب هذه المطالب مع بقية مدخلات النظام، هذه المحصلة تنطوي دائماً على اختيار بين عدة أهداف ممكنة، أو بين وسائل عدة لبلوغ هدف محدد.[٥٢]لى الرغم من إن مجلس النواب أقر مجموعة قوانين إلا إن هناك قرارات عدة صادق عليها المجلس كانت بصورة مشوهة؛ لإنها اخذت طابعاً سياسياً اكثر مما هو قانوني، وذلك نتيجة تعدد الكتل والاحزاب، ومن ثم اختلفت الآراء بتعديل أو الغاء فقرة أو مادة من القانون لهذا ولدت مشوهة، كما رفض المجلس عدداً من المشاريع المهمة المقدمة من قبل الحكومة مثل قانون إعمار البنى التحتية الذي قدمته الحكومة، وهذا يعكس العلاقة غير التعاونية بين السلطتين، وذلك بسبب انعدام الثقة الذي لآزم العمل السياسي في العراق بعد التغيير، بالإضافة إلى اعتمادها في إقرار القوانين والقرارات السياسية المهمة إلى المقايضات واستعمال الضغوط وإصرار كتلة معينة على تعطيل قانون معين مقابل تعطيل قانون آخر من كتلة اخرى، وتمريره مقابل تمرير الآخر، أو تعطيل قانون مقابل تمرير، أو العكس، ومن الامثلة على مثل ذلك، إصرار جبهة التوافق على تمرير قانون العفو العام مطلع عام (٢٠٠٨) مقابل موافقتها على تمرير قانون الموازنة العامة. ومن مشكلات الديمقراطية التوافقية هو حق النقض الذي قد يعارض أهم مبادئ الديمقراطية وهو مبدأ الاغلبية في اتخاذ القرارات خصوصاً إذا كانت هذه القرارات ذات ضرورة استراتيجية وقومية للدولة، حيث أن القرارات الصادرة أو التشريعات لا يمكن أن تمرر دون موافقة قادة هذه الفئات كما يشير بذلك روبرت دال، وهي من جانب آخر تجعل المشكلة الائتلافية قائمة لان أي طرف ينبغي أن يحقق قبول لدى الطرف الآخر، ولعل مشكلة ايجاد حالة التوازن والتكافل في القرارات السياسية قد يكون امراً في غاية الصعوبة خصوصاً ما إذا كانت القرارات تتعلق بفئة معينة، حيث أن خطورة المواقف تتعلق بالقرارات المتخذة بشأنها وهذا يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار في محاولة دراسة مثل هذا النوع من النظم وتحليله.[٥٣]والواقع أن البرلمان العراقي اصبح خالقاً ومصدّراً للازمات السياسية في العراق، بالإضافة إلى الهروب من التشريعات المهمة والاساسية، التي تعمل على تغيير خارطة القوى السياسية المتحكمة (كتعديل قانون الانتخابات، وإقرار قانون الاحزاب، وقانون حرية الوصول والحصول على المعلومات، وقوانين الهيئات المستقلة، وقانون جرائم المعلوماتية)، والهروب من الالتزامات المبرمة بين الكتل المعلنة منها وغير المعلنة (كاتفاقية أربيل ومنها المادة ١٤٠، وقانون النفط والغاز وغيرها)، في الوقت الذي ينشط ويحسم أمور داخل البيت السياسي أو تشريعات في غاية من البعد والافتراق عن المخاض الانساني والخدمي والشرعي، الذي يمكن أن يعيد للمواطن الثقة والتعويل على تلك القوى، (كقانون التدخين

مثلاً، واتفاقية أعماق البحار، والاتفاقيات الخاصة بالعلاقات الثانية والمنظمات)، التي تحمل أبعاداً ثانوية وغير لائقة في شعب ينتظر التفعيل التشريعي، وليس الإطالة وتدوير الأزمات بدعوى التوافق.[٥٤] وما زال هناك العديد من مشاريع القوانين معطلة تحت قبة البرلمان، وذلك بسبب تقصير السلطة التشريعية والتنفيذية، لعل في مقدمتها قانون الاحزاب وقانون النفط والغاز واضيف إليهما قانون ترسيم الحدود الادارية للمحافظات، والمناطق المتنازع عليها وقانون إعمار البنى التحتية وغيرها، وهذه المشاريع بحاجة إلى تنازلات وتوافقات كبيرة بين الكتل السياسية من اجل تمريرها، وإذا أرادت كتلة برلمانية أن تعرقل تمرير مشروع قانون الذي يكون ضدها أو يضر بمصالحها، تسعى إلى عدم حضور الجلسة التي سيصوت فيها على القانون، لكي تخل بالنصاب القانوني، وهي بذلك تجعل المجلس غير قادر على التصويت.[٥٥] ولقد شهد البرلمان العراقي مثل هذا الامر إذ تم تعطيل التصويت على قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤، حيث أدى انسحاب التحالف الكردستاني، بالإضافة إلى غالبية نواب القائمة العراقية وتغيبهم عن حضور جلسات التصويت، إلى تعطيل هذا القانون المهم، وهي بالتالي تحتاج إلى توافقات واتفاقات سياسية من خلال تسوية الخلافات الواقعة من اجل تمريرها .[٥٦]

رابعاً: عدم الاستقرار السياسي: الاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه. فكثير من الباحثين يذهبون إلى أن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي فالاستقرار السياسي في التحالفات بين القوى السياسية العراقية يعني استقرار الوضع الامني، فهشاشة الوضع الامني تؤكد ضرورة التعجيل في تأسيس شراكة حقيقية بين التيارات والقوى السياسية كافة على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها المذهبية بحيث تستند إلى صيغة متفق عليها ومقبولة من جانب تلك القوى لتوزيع الثروة والسلطة داخل المدن العراقية، فمن شأن تلك الصيغة، في حال التوصل إليها أن تؤدي دوراً مهماً في تحسين الاوضاع الامنية، فقد ارتبط تردي الوضع الامني في العراق في جزء كبير منه بغياب تلك الصيغة. فالعنف في العراق ظاهرة امنية ذات اسباب سياسية، أي أن ما يحرك العنف والصراع المسلح في المدن العراقية عوامل سياسية مرتبطة بصورة رئيسة بتوزيع السلطة والثروة بين القوى العراقية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها.[٥٧] لذلك فالحالة العراقية تجسد حالة جيدة للازمة المستدامة، فمنذ عام ٢٠٠٣، والمسرح السياسي العراقي يشهد دوامة من الازمات السياسية المتتالية، والتي تعطل من فاعلية القرار السياسي العراقي في شتى المجالات، ولقد اصبح العراق مصنعاً للأزمات السياسية ولا يمكن الحديث عن العراق دون الحديث عن أزمة سياسية ماضية واخرى حاضرة أو لاحقة وفي كل ازمة تبحث الاسباب وتقدم الحلول وتفتح المنافذ السياسية للخروج من

الازمة، ثم تظهر ازمة جديدة وشكل جديد وعناصر جديدة وهكذا الحال في العراق ترحيل الازمات دون ايجاد الحلول والمعالجات.[٥٨]

خامساً: الفساد: يعرف صموئيل هنتنغتون مفردة (الفساد) على أنها: (سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة).[٥٩] في حين أن (الشفافية الدولية Transparency International)، تعرّف (الفساد) على أنه: (سوء استخدام السلطة العامة لربح أو منفعة خاصة) إن بروز ظاهرة الفساد من تداعيات انهيار منظومة القيم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ولأسباب منها وجود مناخ جديد ومغر قد تشكل في العراق نتيجة غياب السلطة الوطنية الفعالة ذات الصلاحيات القوية، بالإضافة الى الانفتاح العام الذي رافق تغيير النظام، وهيمنة الاحتلال الامريكي وتدفق اموال من الخارج، وتعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية، فضلاً عن تراجع التمسك بالقيم العامة واخلاقيات العمل، وتمثلت مظاهر الفساد في العراقي في (تعسف سلطات الاحتلال في استخدام صلاحياتها، حل وزارات الدفاع والاعلام والداخلية وغيرها، فقدان المساءلة القانونية وضعف النظام القضائي وعدم اداءه لواجباته، فقدان الشفافية، تدهور النظم الادارية في معظم مؤسسات الدولة، تدهور نظم الرقابة).[٦٠] لقد اسهم احتلال العراق في تعزيز الفساد بشكل كبير، وذلك لان سلطات الاحتلال لم تتردد كثيراً في خرق قوانين المجتمع في العراق، وقد اوجد هذا الخرق اختلالات عدة في النسق الكلي (المجتمع)، وعلى الرغم من ان الاحتلال ادخل تعديلات كبيرة وكثيرة، لكن هذه التعديلات شابها خلل في انساق عديدة، وقد تمثلت مظاهر الفساد في العراق بعد التغيير بالاتي:[٦١]

١-تعسف سلطات الاحتلال في استخدام صلاحياتها، فالفساد في العراق بعد ٢٠٠٣ صار له اسسه القانونية، حيث منع العراقيين من التصرف بأموالهم حسب قرار مجلس الامن رقم (١٣٨٣)، والذي تم بموجبه تأسيس (صندوق تنمية العراق)، والذي تمت فيه سرقة اموال كبيرة من الدولة العراقية.

٢-فقدان المساءلة القانونية وضعف النظام القضائي وعدم اداءه لواجباته، فالنظام القضائي مثل حال كل المؤسسات في العراق ارتبط بالوضع الامني المتدهور، حيث لم تجر اي محاكمة لرموز الفساد، ولجج كثيرة، واذا كانت محاكمة الارهابيين الذين قتلوا عشرات الابرياء من ابناء الشعب العراقي لم تحصل من قبل السلطة القضائية، بسبب عوامل عدة منها الخوف من انتقام العصابات والمليشيات، فلا نتوقع الكثير في محاسبة ومساءلة الفساد والمفسدين.

٣-فقدان الشفافية، ان للشفافية ولسيادة القانون اهمية حاسمة في محاربة الفساد وتقليصه، فمن دون الشفافية والمساءلة القانونية يطول عمر الفساد ويصبح اكثر انتشاراً، وعليه فان تحقيق النجاح في محاربة الفساد وتقليصه يتطلب من الحكومة اعتماد اجراءات ادارية جديدة، في عرض وكشف المعلومات، ومعايير موضوعية لتقييم الاداء في المؤسسات التابعة للقطاع العام وتلك التابعة للقطاع الخاص، لقد حدث الكثير داخل اروقة الحكومات العراقية التي تعاقبت بعد الاحتلال، في غرف

مغلقة، وكانت القرارات الناتجة غير معروفة لغالبية افراد المجتمع، حيث ان طريقة عمل الحكومات المتتالية منذ الاحتلال تبدوا غير صحيحة، اذ يتم تجاهل الرأي الاخر، المخالف أو المؤيد للأمور التي تهم جميع افراد المجتمع في العراق، وهذا يضع المفهوم الأساسي للقضاء على الفساد، وهو الشفافية في عرض جميع الامور على افراد المجتمع.

٤-تدهور النظم الادارية في معظم مؤسسات الدولة، على الرغم من ان مشكلة الفساد الاداري في العراق تأخذ اشكالاً متعددة، لكن يصعب تقديم احصاءات تبين حجم المشكلة ودرجة خطورتها بسبب انها تحدث في ظروف خفية عن انظار المعنيين بها من مسؤولين عن الحكم والادارة والامن والضبط الاجتماعي، غير ان الشعور العام السائد بانتشار مظاهر المشكلة يدفع رجال السياسية والاداريين الى الاهتمام بها وجعلها تأخذ موقع اهتمامهم الى درجة انها اصبحت عنواناً يتصدر برامج عملهم السياسية وخططهم الادارية والتنظيمية، الامر الذي يكشف عن حجم المشكلة واهميتها، ان الفساد الاداري في العراق يبدأ بالتعيين وبتطوير الموظف وصعوده في السلم الوظيفي الى قيادة الدائرة الحكومية.

٥- تدهور نظم الرقابة، ان وجود نظام قضائي مستقبل، مع وجود بنود واضحة في القوانين النافذة هو احد الامور الاساسية في الحد من هذه الظواهر، اضافة لذلك وللظروف الحالية يجب ابقاء حكومة الاعدام، وتطبيقها مع غيرها من المواد الصارمة في حالات الفساد، وذلك حسب ما موجود في قانون العقوبات، ولا سيما ما يتعلق من هذا الفساد بأمن وسيادة الوطن، وخيانة الامانة وسرقة الدولة على نطاق واسع.

٦- حل وزارات الدفاع والداخلية والاعلام وغيرها، حيث ان هذا القرار المتسرع لحل هذه الوزارات والذي لم يتم وفقاً للأصول القانونية والادارية، والذي اوجد حيزاً لعمليات كبرى من الفساد المالي والاداري، ولا زالت تبعات هذا الامر ماثلة للعيان حتى هذه الساعة.

٧- صناعة سريعة لطبقة جديدة من اصحاب رؤوس الاموال، وهذا ادى الى ان يشهد هذا القطاع انتشاراً كبيراً لظاهرة الفساد فيه، حيث ارتفعت نسب الفساد وتركزت في قطاعي المقاولات والبناء، ويبدو ان محاولات سلطات الاحتلال في خلق طبقة جديدة موالية لها من اصحاب رؤوس الاموال، معظمها من المقاولين والتجار، قد اسهم في انتشار الفساد في هذا القطاع كما هو عليه في الوقت الحاضر.

المطلب الرابع: الحلول المقترحة لحل ازمة الطائفية في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

١-اقرار الاطراف الداخلة في العملية السياسية أن جوهر الازمة العراقية سياسية تتمثل في ازمة حكم لا بد ان ينشأ بصورة صحيحة على انقاض النظام السابق وفق معطيات واسس مشتركة لتتولد لدى

الجميع يقين تام بالحاجة الى الديمقراطية الصحيحة التي تضع كل حسب مكانه الصحيح والذي من خلالها يمكن تحقيق العدالة والمساواة وتقليص الفجوة الواسعة بين الاطراف الشعبية والاطراف الرسمية.

٢-وتشكل العقلانية الأداة المثلى لتجفيف المنابع الثقافية للطائفية وحل أمثل لإشكالية العلاقة بين الدين والدولة، والقول بالعقلانية لا يعني التأكيد على الفصل التام بين الدين والدولة بقدر ما يعني مدنية جهاز الدولة، وأن تكون إطاراً توحيدياً ممثلاً لكل الأديان والمذاهب بلا تمييز، أما الحل الوطني في إطار هذا المشروع، فانه ينطلق من ثوابت وحدة العراق وسيادته واستقلاله.

٣-تشكل الديمقراطية الحل الأمثل لمشكلة الحكم ومنع احتكار السلطة، كما إن انتشار قيم العقلانية والوطنية كفيل بإيجاد ممارسة ديمقراطية سليمة و صحيحة غير مؤطرة طائفياً وعرقياً. إن ترسيخ قيم العقلانية والوطنية والديمقراطية في المجتمع هو وحده الكفيل بانحسار الثقافة الطائفية والخطأ بالسياسي الطائفي، وتلاشي تأثيرهما في الحياة السياسية، وإن نجاح هذا المشروع هو رهن بوجود نخب سياسية وطنية متحررة منعقد الماضي ومن سلبياته، وبعيدة كل البعد عن لوثة الطائفية وعن التفكير بعقلية الغالب والمغلوب، أما مؤشر النجاح الحقيقي لهذا المشروع فهو الوصول بالثقافة السياسية للمواطن إلى المرحلة التي يصبح فيها غير مهتم تماماً بالسؤال عن طائفة المرشح أو قوميته أودينه، بقدر اهتمامه بالسؤال عن التزامه الوطني وبرنامجه السياسي.

٤-معالجة الطائفية تتطلب مسعى حثيث وطويل الأمد من جانب الدولة، وعلى عدة مستويات، فعلى المستوى الثقافي تبرز أهمية العمل على نشر ثقافة التسامح والإخاء الوطني مع التأكيد على وحدة النظام التعليمي في الدولة، وأن تتحول المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية ودور العبادة الى منابر لنشر هذه الثقافة، ومحاربة ثقافة العنف والتكفير والفرقة الناجية، وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي فمن الأهمية بمكان إلغاء أو تخفيف حدة الفروق الاجتماعية والاقتصادية، فهذه الفروق هي التي توفر مناخاً مناسباً وتسهم في ديمومة التوترات الطائفية، وبهذا المعنى فإن التطور الاقتصادي إذا ما وزعت ثماره بالتساوي يغدو عاملاً مخففاً للتوترات الطائفية، وعلى المستوى القانوني تبرز أهمية التأكيد على وحدة النظام القانوني مع أهمية النص في قانون الأحزاب والجمعيات وقانون الانتخابات على حظر تشكيل أحزاب او جمعيات على أسس طائفية أو عرقية، وحظر استخدام دور العبادة والرموز الدينية في الدعاية الانتخابية والحزبية، وإصدار قانون ينص على تجريم العمل على ترويج الطائفية في المجتمع، أما على الصعيد السياسي فمن المهم التأكيد على دعم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحديثة كأطر وطنية جامعة بديلة عن التكوينات التقليدية القبلية او الطائفية أو العرقية، كما يجب على القيادة السياسية ان ترتفع بنفسها على الإنقسامات والصراعات

الداخلية بحيث تكون حكماً محايداً وليست طرفاً أصيلاً فيها، وأن تعبر في خطابها وممارستها عن الوعي والضمير الجماعي والمصالح العليا للمجتمع.

٥-ضرورة العمل على نشر الفكر العقلاني النقدي في التعاطي مع المرويات الدينية والتاريخية والفِرقيّة، واعادة النظر في المعتقدات والتقاليد والمرويات الموروثة التي توجة بشعور أو لا شعور سلوك الأفراد والجماعات وقيمها، وذلك من خلال التمييز بين الدين كمعطى إلهي وبين هذه المرويات التي هي نتاج إجتهاد بشري ليس له إطلاق الدين وقدسيته، وإعتماد هذا المنهج العقلاني النقدي، هو وحده الكفيل برد الإعتبار للقيم الإنسانية الصحيحة وتغيير المقاييس والغايات التي تخضع لها الثقافة السائدة في المجتمع والتي تدخل في سلوك الفرد والجماعة مقاييس التقليد قبل مقاييس التجديد، وأسباب الإنقسام والتعصب قبل أسباب التسامح والتعايش، بحيث يتضح في ضوء النقد العقلي ما هو عرضي وما هو جوهري، ما هو جدير بالبقاء وما يجب إزالته.

٦-القيام بحملات واسعة تنضم من قبل الجانب الشعبي الذي يمثله أعيان العشائر المختلفة مدعوماً بجهد رسمي منظم عالي المستوى لإشاعة معايير ومفاهيم حقائق الوجود الطبيعي المبني على التعدد والتنوع والاختلاف مستمدين ذلك من اسس الرؤية الاسلامية الانسانية الرافضة للتمييز العنصري والاستعلاء القومي بينهم للتوجه نحو انتهاج مبدأ الوحدة مع الاختلاف والتباين في اطار الوحدة الذي يكفل من قبل جميع الاطراف في بناء موقف محدد وواضح وموحد للبحث بصورة جدية عن سبل وآليات لبرمجة الاختلاف نحو التعايش بدلاً من التنافر.

٧-لا بد من قيام جهد سياسي واجتماعي وثقافي عالي المستوى لتنمية الشعور بالهوية الوطنية لدى مختلف شرائح المجتمع مهما كانت انتماءاتهم العرقية والطائفية من خلال تعزيز مبدأ المواطنة في سياق دولة مدنية حديثة تحرص على ضمان احتياجاتهم الاساس بأكبر قدر ممكن بالشكل الذي يوقظ لديهم الاحساس الوطني وضرورة مقابلة حقوقهم بالواجبات الملقاة على عاتقهم اسهاماً منهم في ارساء تلك الدولة المدنية .

الخاتمة:

تعد قضية الطائفية من أهم القضايا المثارة محلياً واقليمياً في الوقت الراهن، لذلك يكاد البحث فيها من أهم الخطوات الضرورية التي لابد أن تبدأ بعناوين الموضوعية والعلمية ونبذ كل العناوين التي تدعو إلى الإنحياز لجانب أو جهة ما. نستنتج من خلال ما تقدم أن الطائفية قضية ومشكلة تنتج من مرض التعصب ورفض التعايش مع الآخر المختلف ومحاولة إقصائه عن كافة حقوقه الوطنية بسبب إنتمائه لمذهب ديني أو فكر معين غالباً ما يبدأ بالتهميش وينتهي بالتضييق على حرياته الفردية إلى درجة التحكم في حق الممارسة الدينية الذي يعزز الشعور الطائفي لديه والذي يقوده إلى الإحتماء بجماعته واستخدام بعض الأساليب المادية من التكفير والتقتيل تجاه الأطراف الأخرى. إن أسباب

بروز الطائفية في العراق وتداعياتها لا يمكن فصلها عن بعضها البعض أو الركون لعدد من العوامل دون غيرها، بل إن تظافر جميع العوامل الداخلية والخارجية، بدون شك، ساهم بشكل كبير في إبرازها وتضخيمها. ومعالجة هذه الأزمة العظال لابد أن يكون من خلال جهود جبارة مضنية من جانب الأطراف كافة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

هوامش البحث

[١]– حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٣٧.

[٢]– غريب سيد احمد، الدين والطبقات الاجتماعية، في عبد الباقي الهرماسي وآخرون، الدين في المجتمع، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٦٦.

[٣] – منير البعلبكي، المورد الوسيط، ط١، دار المجتبى، ٢٠٠٦، ص٥٢٠.

[٤]– فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق،١٩٩٦، ص٢٤.

[٥]– حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤–١٩٩٠، ص٢٥٩.

[٦]– – فرهاد ابراهيم، المصدر السابق، ص٢٤.

[٧]– مهدي الشرع، المكونات السياسية للطائفية في العراق: في " المسألة الطائفية والاثنية العراق انموذجاً"، مجلة شؤون مشرقية، العدد (١)، مركز المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص٩٥.

[٨]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦ ، ص١٣٦.

[٩]– إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، ط١، بيروت، الدار العربية للموسوعاتص٣٧٩.

[١٠]– سمير نعيم احمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني، في: مجموعة باحثين، الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بلا تأريخ، ص٢١٨.

[١١]– حيدر ابراهيم علي، صورة الاخر المختلفة فكرياً: سوسيولوجية الاختلاف والتعصب، في: الطاهر لبيب (محرر)، صورة الانا والاخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ص١١٦–١١٧.

[١٢]– سيد قطب، معالم في الطريق، دار دمشق للطباعة، دمشق، بلا تاريخ، ص ص٢٢٦–٢٢٧.

[١٣]– فؤاد زكريا، التفكير العلمي، سلسلة عالم المعرفة، ، ص ص١٠٢–١٠٣.

[١٤]– عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي،، ص١٦١.

[١٥]– محمد محفوظ، الحرية وقضايا الحوار في الراهن العربي، مجلة المنهاج، ص٥٨.

[١٦]– أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،٢٠٠٠، ص٨٦.

[١٧]– حليم بركات، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٨.

[١٨]- نصيف نصار، ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد: مقدمات أساسية ١٩٧٧، ص ١٤٣.

[١٩]- صنع القرار السياسي في الديمقراطيات التوافقية العراق نموذجا، ، ٢٠١٤، ص١٤٧.

[٢٠]- فريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق ــ تقييم استراتيجي، ص٨.

[٢١]- الرفض المتبادل بين الطوائف اللبنانية: صورة الانا والآخر ص٦٨٧ .

[٢٢]- حسين درويش العادلي، العراق ومناشئ الصراع، مجلة النبأ، العدد ٧١، حزيران ــ تموز ٢٠٠٤، مجلة الكترونية على شبكة المعلومات العالمية.

[٢٣]- تحديات بناء الدولة العراقية: ، ٢٠٠٧، ص١٠٥.

[٢٤]- ينظر: مخطط التفتيت: التحدي الامبريالي الصهيوني المعاصر١٩٩٨، ص ص٢٤-٥٤.

[٢٥]- محمد قاسم لعيبي، الطائفية ومشروع الدولة العراقية الحديثة، ، ص٤٦.

[٢٦]- رشيد عمارة ياس الزبيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، ، ٢٠٠٦، ص٦٥.

٢٧ – حسين طوالبة، مناقشة في النزاع العراقي – الايراني، ١٩٨٤، ص٦.

٢٨ – عبد الجبار احمد، آليات منع الحرب الاهلية في العراق، ، ص١٤.

٢٩ – جاسم يونس الحريري، العراق الى اين، مصدر سبق ذكره ص٥٩-٦٠.

٣٠ –زهير المخ، العراق ومعضلة الجار الايراني، الرابط: www.mojanedin.org/pagesar/detalis.news

٣١– محمد مهدي شمس الدين، فقه العنف المسلح في الاسلام، ٢٠١١، ص٣٣.

٣٢– كوثر عباس الربيعي، الاختراق الامني الاسرائيلي في العراق، ص٧٩.

٣٣– زهير المخ، مصدر سبق ذكره، ص٣.

٣٤– جريدة زهرة الصحافة العراقية، العدد ٩٤٨، بغداد، ١٨ تموز ٢٠١١م.

٣٥–تصريح الرئيس الايراني احمد نجاد، وكالة انباء بغداد بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٩ www.baghd

٣٦ – عادل حمزة عثمان، زيارة رجب اردوغان للعراق قوة المبادرة الدبلوماسية، مجلة اوراق دولية، عدد ١٩٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص١٤. ص١٨.

٣٧ – حميد شهاب احمد، تداعيات الوجود العسكري الامريكي على دول الجوار العراقيص٢٥.

٣٨ – سعيد رشيد عبد النبي، الابعاد المحلية والاقليمية للمادة ١٤٠ من دستور العراق الدائم، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٨٤.

٣٩ – علي السعدي، العراق الجديد صراع الامة والدولة، ٢٠١٠، ص٨٤.

[٤٠]- فالح عبدالجبار، المحاور الاقليمية الاوسط، بحث على شبكة المعلومات العالمية.

[٤١]- القذافي يقرر مقاطعة قمة الرياض، على شبكة المعلومات العالمية:www.aaram.com

[٤٢]- برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي- ص٢٢.

[٤٣]- زيد عدنان محسن العكيلي، التنمية السياسية العربية بين الاصلاح السياسي ودعوة التغيير الخارجي، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، ص ١٣٨.

[٤٤]- ياسين سعد محمد البكري، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية ٢٠٠٩، ص ٦٨.

[٤٥]- عزيز جبر شيال، عوامل التفتيت واللامواطنة في بلد محتل، ، ص٨٧.

[٤٦]- رشيد خيون، العراق مأزق التلويح بالانفصال وتقديم انتماء العشيرة والمذهب والقومية، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٥٣١، ١/ يناير/ ٢٠٠٥.

[٤٧]- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربيةص٢٠.

[٤٨]- جون لوكا، آليات منطق العنف السياسي، من أعمال الندوة المصرية- الفرنسية، (ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن)، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٤.

[٤٩]- اسراء علاء الدين نوري، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٠.

[٥٠]- نفس المصدر، ص٣٠٠.

[٥١]- David Eston, A system analysis of Political Life, New york, 1965, P10

[٥٢]- نقلاً عن احمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الاول ــ مجلد٢١، دمشق، ٢٠٠٥، ص٢٧٣.

[٥٣]- وصال نجيب العزاوي، الديمقراطية التوافقية وفق المنظور العراقي، صحيفة العراق الالكترونية، دراسات، ٢٠١٣/٩/٢، انظر الرابط على شبكة المعلومات العالمية:www. Iraq ne

[٥٤]- كامل حسون القيم، البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الخامس- السنة الثانية، مركز حمورابي للدراسات نيسان/ابريل٢٠١٣، ص ١٦٠.

[٥٥]- علي حسين حسن سفيح الساعدي، آلية صنع السياسة العامة ص١١٨.

[٥٦]- محمد صالح، مباحثات النفط والموازنة بين بغداد واربيل في طريقها الى الحل، جريدة المشرق، العدد (٢٨٦٧)، السنة الحادية عشرة، مؤسسة المشرق للاستثمارات الاعلامية والثقافية، الاربعاء الموافق ٢٦ من شباط٢٠١٤، الصفحة الاولى.

[٥٧]- ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، ٢٠١٢، ص١٣٠.

[٥٨]ــ وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره.

[٥٩]ــ صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،ص٧٧.

[٦٠]ــــ اسراء علاء الدين نوري، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٧.

[٦١]ــــ علي وتوت، ظاهرة الفساد في العراق (ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع بعد الاحتلال)،